

عنوان البحث

أثر استراتيجيات التنويع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي

إعداد الطالب/

مشعل بن خالد بن محمد بوعبيد
242000220

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد

د. فايز علي

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2.....	مقدمة:
3.....	مشكلة الدراسة:
5.....	أهمية الدراسة:
7.....	أهداف الدراسة:
9.....	تساؤلات الدراسة:
10.....	فرضيات الدراسة:
11.....	الدراسات السابقة:
13.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
15.....	المنهجية وطرق البحث:
19.....	أدوات الدراسة:
21.....	حدود الدراسة:
24.....	المراجع:

مقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبيرة، كان من أبرزها الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط. يُعد النفط لسنوات طويلة الركيزة الأساسية للاقتصاد السعودي، حيث أسهم بشكل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار المالي. ومع ذلك، أدركت القيادة السعودية أهمية تقليل الاعتماد على هذا المورد غير المتجدد، وضرورة تبني استراتيجيات جديدة تسهم في تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام. وقد جاءت رؤية المملكة 2030 كخطة شاملة تهدف إلى تعزيز تنوع الاقتصاد، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى مثل الصناعة، والسياحة، والطاقة المتجددة، والخدمات المالية، وغيرها من القطاعات الحيوية.

يُعد القطاع الخاص أحد الأعمدة الرئيسية التي تركز عليها هذه الاستراتيجية الطموحة، حيث إنه يلعب دوراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فبفضل مبادرات الحكومة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وتقديم التسهيلات الاستثمارية، باتت هناك فرص متزايدة للشركات المحلية والأجنبية للاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية. ومن خلال تحفيز القطاع الخاص على الابتكار والتنوع في أعماله، يتزايد التوجه نحو تحقيق بيئة أعمال مستقرة ومستدامة تتيح للشركات النمو والازدهار على المدى الطويل (Ismail, 2024).

إن استدامة الأعمال في القطاع الخاص ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الشركات على التكيف مع التحولات الاقتصادية والمخاطر المحتملة. وبالتالي، فإن استراتيجيات التنوع الاقتصادي تلعب دوراً حاسماً في تعزيز هذا التكيف، سواء من خلال تنوع مصادر الدخل، أو تطوير المنتجات والخدمات الجديدة، أو الدخول في شراكات وتحالفات استراتيجية على الصعيدين المحلي والدولي. وبذلك، يصبح القطاع الخاص السعودي قادراً على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق استدامة أعماله في ظل بيئة اقتصادية متغيرة.

على ضوء ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. فهي تسعى إلى تحليل مدى نجاح هذه الاستراتيجيات في تعزيز مرونة الشركات وقدرتها على النمو والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. كما تهدف إلى تقديم رؤية شاملة حول التحديات التي قد تواجه الشركات الخاصة في تطبيق استراتيجيات التنوع، واقتراح الحلول المناسبة التي تمكنها من تحقيق استدامة طويلة الأجل في أعمالها (Prasanna, 2019).

يعد التنوع الاقتصادي مفهوماً مركزيًا في الفكر الاقتصادي الحديث، حيث يسهم في توزيع المخاطر وتخفيف الاعتماد على قطاع واحد، وبالتالي تحسين استقرار الاقتصاد الوطني. في هذا السياق، تحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات رئيسية: ما هي الآليات التي تتبعها الشركات الخاصة السعودية لتطبيق استراتيجيات التنوع؟ وما هو الأثر الذي يتركه هذا التنوع على قدرتها على تحقيق استدامة مالية وتشغيلية؟ وكيف يمكن تحسين هذه الاستراتيجيات لمواجهة التحديات المستمرة في السوق المحلي والعالمي؟

من خلال تحليل شامل لمجموعة من الشركات الخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ستتيح هذه الدراسة تقديم صورة واضحة عن كيفية تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي، وأثرها على استدامة الأعمال، مع تقديم توصيات عملية تساعد الشركات على تحسين أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية (Usman، 2021).

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الأساسية التي تعالجها هذه الدراسة في الاعتماد المفرط للقطاع الخاص السعودي على قطاع النفط بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا الاعتماد يُعتبر نقطة ضعف رئيسية، حيث إن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على الشركات التي تعتمد عليه سواء في توريد المواد الخام أو كمصدر رئيسي للطاقة. وفي ظل هذه التقلبات، تصبح الشركات عرضة للتأثر السلبي نتيجة لانخفاض الأرباح وزيادة التكاليف التشغيلية، مما يهدد استمرارية أعمالها ويجعلها غير قادرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية المفاجئة.

- ضعف استدامة الأعمال:

من بين المشاكل المترتبة على الاعتماد على قطاع أو نشاط اقتصادي واحد هو ضعف استدامة الأعمال. الشركات التي لم تطور استراتيجيات التنوع تتعرض لمخاطر الإفلاس أو التراجع في حالات الأزمات الاقتصادية أو التحولات السوقية. في مثل هذه الظروف، تتعرض هذه الشركات إلى تراجع في الإيرادات، وانخفاض في حصتها السوقية، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على تغطية التكاليف التشغيلية على المدى الطويل. هذه الحالة تمثل تهديداً حقيقياً لاستدامة الأعمال وتخلق حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد المحلي (Gleißner، 2022).

- التحديات المتعلقة بتطبيق استراتيجيات التنوع:

على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز التنوع الاقتصادي، تواجه الشركات الخاصة تحديات عديدة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. واحدة من أهم هذه التحديات هي ضعف البنية التحتية الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بالابتكار الرقمي وتوفير التكنولوجيا المتقدمة. الكثير من الشركات تجد صعوبة في الاستثمار في هذه المجالات نظراً لارتفاع التكلفة أو قلة الموارد المتاحة، مما يحد من قدرتها على تنويع أعمالها والاعتماد على أسواق ومنتجات جديدة (Kabbani، 2021).

- نقص الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة:

نقص الكفاءات البشرية المؤهلة يمثل مشكلة أخرى تعوق قدرة الشركات الخاصة على تحقيق التنوع الاقتصادي. العديد من الشركات تجد صعوبة في إيجاد وتوظيف الخبرات المتخصصة في مجالات مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والتصنيع المتقدم. هذا النقص يحد من قدرة الشركات على تنفيذ استراتيجيات التنوع بشكل فعال ويجعلها أقل تنافسية في السوق المحلي والدولي (Hernita، 2023).

- الفجوة بين السياسات الاقتصادية والواقع العملي:

رغم وجود رؤية واضحة من قبل الحكومة السعودية لتعزيز دور القطاع الخاص في التنوع الاقتصادي من خلال رؤية 2030، إلا أن هناك فجوة بين السياسات الحكومية والقدرة العملية للشركات على تنفيذها. غالباً ما تصطدم الشركات بتعقيدات إدارية وتشريعية تجعل من الصعب عليها الاستفادة الكاملة من الحوافز المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض القطاعات لا تزال تحتاج إلى مزيد من التنظيم والدعم لتكون جذابة للاستثمار من قبل القطاع الخاص (Rahman R.، 2020).

- عدم قدرة الشركات على التكيف مع التحولات العالمية:

مع التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، وخاصة التحول نحو الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، تواجه الشركات السعودية التي لم تنجح في تبني استراتيجيات التنوع صعوبة في التكيف مع هذه التغيرات. الاعتماد على نموذج أعمال تقليدي يجعل الشركات غير مستعدة لمواجهة المنافسة العالمية أو الاستفادة من فرص النمو الجديدة في الأسواق العالمية. هذه العوامل تؤدي إلى إضعاف قدرتها على التنافس والبقاء في السوق، خاصة مع دخول منافسين جدد يستخدمون نماذج أعمال مبتكرة (Alayed، 2023).

- النتائج المترتبة على عدم تنويع الأعمال:

إن عدم تنويع الأعمال له تأثيرات بعيدة المدى على القطاع الخاص السعودي، حيث إنه يخلق بيئة غير مستقرة تعرقل نمو الأعمال وتضعف قدرتها على التوسع. هذا الأمر يؤثر ليس فقط على الشركات الفردية، بل على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث إنه يقلل من مرونة الاقتصاد السعودي في مواجهة الصدمات العالمية، ويضعف قدرته على تحقيق نمو اقتصادي مستدام (Albassam B., 2015).

تتمحور مشكلة الدراسة حول ضعف قدرة الشركات الخاصة في المملكة على تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي بشكل فعال، مما يعيق تحقيق استدامة أعمالها. يُعزى ذلك إلى عدة عوامل منها الاعتماد المفرط على قطاع النفط، وصعوبة الوصول إلى الكفاءات والموارد اللازمة، بالإضافة إلى التحديات التنظيمية والاقتصادية. ومن ثم، تأتي الحاجة الملحة إلى دراسة كيفية تعزيز استراتيجيات التنويع وتطويرها لدعم استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

أهمية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة سواء على الصعيد العلمي أو العملي، حيث تُسهم في تقديم رؤى شاملة حول كيفية تأثير استراتيجيات التنويع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية المتزايدة، تأتي أهمية الدراسة من قدرتها على توضيح أبعاد مشكلة الاعتماد على قطاع واحد وأهمية التنويع في تحقيق نمو مستدام طويل الأجل. تتجلى أهمية هذه الدراسة في جوانب عدة:

- الأهمية العلمية:

على المستوى العلمي، تُسهم هذه الدراسة في سد فجوة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الأعمال واستدامتها في الأسواق الناشئة، خاصة في المملكة العربية السعودية. فالكثير من الدراسات السابقة تناولت جوانب من التنويع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاعات الحكومية، لكن هناك ندرة في الأبحاث التي تستهدف تحديد العلاقة بين استراتيجيات التنويع الاقتصادي وأثرها المباشر على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. لذا، تُعتبر هذه الدراسة إضافة قيمة للأدبيات الاقتصادية، حيث تقدم إطارًا نظريًا وتحليليًا يمكن للباحثين والمهتمين بمجال الاقتصاد والاستدامة الاستناد إليه في دراساتهم المستقبلية.

من الأهمية العلمية أيضًا أن هذه الدراسة تأتي في سياق التحولات الاقتصادية الكبرى التي تمر بها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030. تتناول الدراسة بشكل مباشر الآثار المترتبة على تبني استراتيجيات التنوع الاقتصادي ضمن هذه الرؤية الطموحة، مما يعزز من فهم التحديات والفرص التي يواجهها القطاع الخاص في سياق اقتصاد متحول. هذا يُعد مساهمة علمية فريدة نظرًا للتركيز على بيئة اقتصادية تشهد تغيرات هيكلية واسعة، وتوفر نموذجًا يمكن الاستفادة منه في دول أخرى تسعى لتحقيق تنوع اقتصادي مشابه.

إضافةً إلى ذلك، تقدم هذه الدراسة منظورًا علميًا حول كيفية تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي من قبل الشركات الخاصة في سوق ناشئة مثل السعودية. هذا التحليل يساعد في فهم الأنماط السلوكية للشركات في مواجهة التقلبات الاقتصادية وكيفية استجابتها للتحولات الهيكلية في الاقتصاد. من خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكن للباحثين الاستفادة من النتائج والتوصيات لتطوير استراتيجيات تنوع أكثر فعالية في سياقات مماثلة (Banafea, 2018).

- الأهمية العملية:

من الناحية العملية، تُقدم هذه الدراسة توصيات مهمة يمكن أن تساعد الشركات الخاصة السعودية في مواجهة التحديات التي تواجهها في تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي. إذ يمكن للشركات الاستفادة من النتائج المطروحة لتطوير نماذج أعمال أكثر تنوعًا، وبالتالي تحسين قدرتها على الاستدامة والمرونة أمام التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية. بفضل هذه الدراسة، ستمكن الشركات من تطوير خطط طويلة الأمد تركز على التنوع في الأنشطة والمجالات الاستثمارية، مما يساهم في تقليل مخاطر الاعتماد على سوق أو قطاع واحد.

عمليًا، تساهم الدراسة أيضًا في دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف رؤية 2030، التي تركز بشكل كبير على تعزيز دور القطاع الخاص كقاطرة للنمو الاقتصادي. من خلال تحديد العقبات التي تواجه الشركات في تطبيق استراتيجيات التنوع، وتقديم حلول مبتكرة للتغلب عليها، فإن الدراسة توفر للحكومة معلومات قيمة تساعد على تحسين السياسات الاقتصادية وتحفيز الشركات على الاستثمار في القطاعات غير النفطية. كما تقدم الدراسة توصيات يمكن أن تساعد صانعي القرار في تطوير مبادرات وتشريعات داعمة للقطاع الخاص تساهم في تحقيق استدامة أكبر لأعماله.

أحد الأهداف العملية الرئيسية لهذه الدراسة هو توجيه انتباه الشركات والمستثمرين إلى الفرص المتاحة في القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. بفضل التحليل المفصل الذي تقدمه الدراسة حول أهمية التنوع الاقتصادي، ستمكن الشركات من اكتشاف مجالات جديدة للاستثمار وتعزيز تنافسيتها في السوق المحلي والدولي. هذا التنوع لا يسهم فقط في تحقيق النمو، بل أيضاً في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل التعرض للمخاطر الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

من الجوانب العملية الأخرى التي تقدمها الدراسة هي المساهمة في تعزيز استدامة الشركات على المدى الطويل. التنوع الاقتصادي يتيح للشركات مرونة أكبر في مواجهة التغيرات السوقية والتقلبات الاقتصادية. من خلال تنفيذ استراتيجيات التنوع التي تُقدمها الدراسة، يمكن للشركات تحقيق استقرار مالي أكبر، وتحسين أدائها التشغيلي، وبالتالي تأمين مستقبلها في ظل بيئة أعمال متغيرة. هذا النوع من الاستدامة يعزز ثقة المستثمرين، ويزيد من فرص النمو والتوسع في المستقبل.

أهمية هذه الدراسة تتجلى في إسهامها العلمي الكبير في تطوير الأدبيات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال، وفي قدرتها العملية على تقديم حلول وتوصيات تعزز من قدرة القطاع الخاص السعودي على مواجهة التحديات الاقتصادية. فهي لا تساعد فقط في تحسين أداء الشركات السعودية، بل أيضاً في دعم الجهود الحكومية لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام (Singh، 2022).

أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي للدراسة:

✓ تقييم تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في فهم كيفية تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. يُعتبر التنوع الاقتصادي من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الشركات للحد من المخاطر وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. من خلال تقييم هذا التأثير، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى علمية قائمة على الأدلة حول كيفية تعزيز استدامة الأعمال في ظل بيئة اقتصادية متغيرة. يتضمن هذا الهدف الرئيسي دراسة

العلاقة بين التنوع ومؤشرات استدامة الأعمال مثل النمو المالي، الربحية، القدرة على التكيف مع التغيرات، والمرونة في مواجهة الأزمات.

- الأهداف الفرعية للدراسة:

1. تحليل استراتيجيات التنوع الاقتصادي المستخدمة في القطاع الخاص السعودي.

يهدف هذا الهدف إلى استكشاف الأنواع المختلفة لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي التي تعتمد عليها الشركات الخاصة في المملكة. يتضمن ذلك تحليل مدى انتشار استراتيجيات التنوع، مثل التنوع العمودي (الإنتاج أو التوزيع) والتنوع الأفقي (تنوع المنتجات والخدمات)، ودخول أسواق جديدة. من خلال فهم هذه الاستراتيجيات، يمكن للباحثين تقديم توصيات تستند إلى أفضل الممارسات والتوجهات الحديثة في مجال التنوع، مما يساهم في تحسين أداء الشركات واستدامتها. سيضمن التحليل أيضاً العوامل المؤثرة على اختيار استراتيجيات التنوع، مثل حجم الشركة، نوع النشاط، ومتطلبات السوق.

2. تقييم مستوى استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

يسعى هذا الهدف إلى قياس مدى استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. يتضمن ذلك تقييم الأداء المالي، القدرة على النمو، الاستقرار التشغيلي، ومرونة الشركات في مواجهة الأزمات. من خلال هذه التقييمات، يمكن التعرف على نقاط القوة والضعف في استدامة الأعمال وتحديد العوامل التي تعززها أو تعيقها. يساعد هذا الهدف في وضع إطار يقيس الاستدامة ويحدد المعايير اللازمة لتحقيق النجاح المستدام في السوق السعودي.

3. تحليل العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي ومؤشرات الأداء المالي.

يهدف هذا الهدف إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الأداء المالي للشركات في القطاع الخاص. سيتم تحليل البيانات المالية للشركات، مثل الإيرادات، الأرباح، ونسبة العائد على الاستثمار (ROI)، لفحص كيف يمكن أن تؤدي استراتيجيات التنوع إلى تحسين الأداء المالي. من خلال دراسة هذه العلاقة، يمكن تقديم دلائل واضحة للشركات حول فوائد اعتماد استراتيجيات التنوع وكيف يمكن أن تساهم في تحسين الوضع المالي والقدرة التنافسية. يهدف هذا التحليل أيضاً إلى تقديم رؤى حول كيفية تحقيق توازن بين التنوع والمخاطر المحتملة المرتبطة به.

4. استكشاف العوامل المؤثرة على نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي في القطاع الخاص.

يهدف هذا الهدف إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي. يمكن أن تشمل هذه العوامل ثقافة الشركة، المهارات والقدرات البشرية، الدعم الحكومي، وتوجهات السوق. من خلال دراسة هذه العوامل، يمكن تقديم توصيات حول كيفية تعزيز نجاح استراتيجيات التنوع من خلال تحسين البيئة الداخلية للشركات وتوجيه الموارد بشكل فعال. هذا الهدف مهم لأنه يسلط الضوء على أهمية السياق الذي تعمل فيه الشركات وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على استراتيجياتها.

5. تقديم توصيات عملية لتحسين استراتيجيات التنوع واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

يسعى هذا الهدف إلى تحويل النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة إلى توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين استراتيجيات التنوع واستدامة الأعمال. سيتم استخدام النتائج المستخلصة من التحليل لتوجيه الشركات في تبني استراتيجيات فعالة تعزز من قدرتها على التكيف والنمو في ظل التحديات الاقتصادية. يتضمن ذلك تقديم إرشادات حول كيفية اختيار استراتيجيات التنوع المناسبة، كيفية قياس استدامة الأعمال، وأفضل الممارسات المتبعة في السوق السعودي. من خلال هذا الهدف، تهدف الدراسة إلى أن تكون لها تأثيرات إيجابية على القطاع الخاص ودعم جهود التنوع الاقتصادي في المملكة.

تساؤلات الدراسة:

- السؤال الرئيسي للدراسة:

✓ ما هو تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي؟

يُعتبر هذا السؤال الأساسي محور الدراسة، حيث يسعى الباحث إلى استكشاف العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي ومؤشرات استدامة الأعمال. يتضمن ذلك تحليل كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الخاصة، ومدى قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال الإجابة على هذا السؤال، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى شاملة تدعم الفهم الأعمق لهذا التأثير.

- الأسئلة الفرعية للدراسة:

1. ما هي استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي تعتمد عليها الشركات في القطاع الخاص السعودي؟

2. كيف يمكن قياس مستوى استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي؟

3. ما هي العلاقة بين استراتيجيات التنويع الاقتصادي والأداء المالي للشركات الخاصة؟
4. ما هي العوامل المؤثرة على نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الخاص السعودي؟
5. ما هي التوصيات العملية التي يمكن تقديمها لتحسين استراتيجيات التنويع واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي؟

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي تستند إلى التساؤلات المحددة، والتي تهدف إلى تحليل "أثر استراتيجيات التنويع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي". تتضمن الفرضيات فرضية رئيسية وأخرى فرعية تساهم في تحديد العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامة الأعمال. وفيما يلي توضيح لكل فرضية:

- الفرضية الرئيسية للدراسة:

✓ هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات التنويع الاقتصادي واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

- الفرضيات الفرعية للدراسة:

1. تتفاوت استراتيجيات التنويع الاقتصادي المستخدمة في القطاع الخاص السعودي بحسب حجم ونوع الشركات.
2. هناك تأثير إيجابي لاستراتيجيات التنويع الأفقي على الأداء المالي للشركات في القطاع الخاص.
3. تساهم استراتيجيات التنويع العمودي في تعزيز استدامة الأعمال من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية.
4. تؤثر العوامل الخارجية مثل الدعم الحكومي والتوجهات السوقية على نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الشركات.
5. يمكن أن تؤدي التوصيات العملية المستندة إلى نتائج الدراسة إلى تحسين استراتيجيات التنويع واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

الدراسات السابقة:

إن التنوع الاقتصادي مهم لبناء النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي فإن الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على الدخل من الموارد الطبيعية معرض لخطر عدم الاستقرار أو حتى الانهيار إذا انخفض سعر هذه السلعة في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التنوع الاقتصادي بشكل إيجابي في خلق فرص العمل، ومحاربة الفساد، وتحسين جودة المؤسسات في البلدان. أصدرت الحكومة السعودية 10 خطط تنمية منذ عام 1970، تغطي كل منها خمس سنوات، والتنوع الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لجميع هذه الخطط. تدرس هذه الورقة جهود الحكومة لتنوع الاقتصاد باستخدام أربعة متغيرات: حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات النفط كنسبة مئوية من صادرات البلاد، وعائدات النفط كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات. يغطي التحليل الحالي تسع خطط تنمية من عام 1970 حتى عام 2013. ويخلص التحليل إلى أنه بعد أكثر من 40 عامًا من خطط التنمية التي تهدف إلى تنوع الاقتصاد السعودي، لا يزال النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد. وتحتاج الحكومة السعودية إلى النظر بشكل كامل إلى التنوع الاقتصادي كأداة لتحسين الحكم (Albassam، 2015).

الغرض دراسة (Guendouz، 2020) هو دراسة العوامل الاقتصادية الكلية الرئيسية التي تؤثر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ودراسة وتحليل الاستراتيجيات المتبعة في تنوع اقتصاد المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الحكم على مستوى النجاح الذي تم تحقيقه بعيداً عن تصدير النفط. أجريت الدراسة التجريبية لتحليل تنوع الاقتصاد السعودي، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد للفترة 1991-2016. تشير النتائج إلى وجود علاقة مباشرة بين مؤشر التنوع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)، والنسبة المئوية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (FDI). كما أشارت نسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي (NOGDP/GDP)، والنسبة المئوية لمساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية (NOGOV)، والنسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (PRIV) إلى وجود علاقة سلبية مع التنوع. ونحن نعتقد أن النتائج يمكن أن توفر مقياساً يمكن لصناع السياسات استخدامه لوضع الاستراتيجيات اللازمة لقياس التنوع الاقتصادي المستهدف باعتباره ركيزة أساسية لرؤية 2030، وضمان اقتصاد قوي ومستدام.

إن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على الدخل من مصدر واحد فقط يكون عرضة للخطر، وخاصة عندما يأتي هذا الدخل من موارد غير متجددة. وبالتالي فإن الرخاء المستدام للاقتصاد يعتمد على التنفيذ الناجح للتنوع الاقتصادي. والتنوع هو المفتاح لخلق بيئة جذابة ومزدهرة في الدولة وتحسين جودة مؤسساتها وحياة مواطنيها. وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تسريع جهودها لتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تعكس رؤاها الوطنية هدفاً مشتركاً يتمثل في تأمين مستويات معيشة عالية دائمة للأجيال القادمة. بعد الطفرة الأولى في أسعار النفط في عام 1970، قدمت حكومة المملكة العربية السعودية خططاً تنموية أولية لتنوع اقتصادها. وفي عام 2016، أعلنت عن رؤيتها لعام 2030 لإرساء النمو المستدام من خلال التنوع الاقتصادي. وتستند استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على عدة ركائز، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم والاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل السياحة. وتهدف هذه الورقة إلى تحليل اتجاهات التنوع الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز بشكل خاص على المملكة العربية السعودية كدراسة حالة. وفي هذا السياق الأوسع، ستركز الورقة على جهود المملكة العربية السعودية لتحقيق التنوع من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة. والتركيز على جودة التعليم والبحث من شأنه أن يحسن رأس المال البشري المتاح في البلاد مما يساهم في نمو الاقتصاد. وتكشف النتائج أنه على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد شرعت في خططها للتنوع، إلا أن الوضع الحالي لأسعار النفط، والعجز في الميزانية العامة السعودية، والنظام التعليمي التقليدي في البلاد من شأنه أن يعيق ويبطئ هذه العملية (Naimi، 2022).

يشكل نجاح التنوع الاقتصادي عاملاً رئيسياً للنمو الاقتصادي المستدام. لذلك، فإن الدولة التي يعتمد اقتصادها فقط على الدخل من الموارد الطبيعية معرضة لخطر عدم الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التنوع يخلق فرص العمل ويقلل من الفقر ويحسن نوعية الحياة والمؤسسات. بعد الطفرة الأولى في عام 1970، وضعت حكومة المملكة العربية السعودية 11 خطة تنمية، تغطي كل منها خمس سنوات وهدفها الرئيسي هو كيفية بناء اقتصاد متنوع. وعليه، تهدف هذه الورقة إلى تحليل استراتيجيات التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بناءً على أربعة متغيرات: الاستثمار في التعليم وريادة الأعمال والسياحة الدولية وإنتاج النفط خلال الفترة 1970-2014. باستخدام تقنية FMOLS، وجدنا أن إنتاج النفط له أعلى مساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، يليه قطاع السياحة ونشاط ريادة الأعمال، في حين أن مساهمة التعليم إيجابية، ولكنها غير مهمة. كما تمت مناقشة توصيات البحث والسياسات (Euchi، 2018).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تشكل المنطلقات النظرية الأساس الذي تبني عليه هذه الدراسة تحليلاتها واستنتاجاتها حول أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. تهدف هذه المنطلقات إلى تقديم إطار نظري واضح يمكن من فهم العوامل المؤثرة في استدامة الأعمال وكيف يمكن للتنوع الاقتصادي أن يلعب دوراً حيوياً في تعزيزها. لذلك، تستند الدراسة إلى عدة مفاهيم نظرية مهمة تتعلق بالتنوع الاقتصادي، استدامة الأعمال، والمرونة الاقتصادية، مع استعراض بعض النظريات الاقتصادية والإدارية المتعلقة بهذه المفاهيم.

1. نظرية التنوع الاقتصادي:

تعتبر نظرية التنوع الاقتصادي واحدة من أهم الأسس النظرية لهذه الدراسة. في سياق الاقتصاد الكلي، يشير التنوع الاقتصادي إلى انتقال الاقتصاد من الاعتماد على قطاع واحد (مثل النفط) إلى تنوع مصادر الدخل عبر استثمار القطاعات الأخرى مثل الصناعة، والزراعة، والتكنولوجيا، والسياحة. هذه النظرية تؤكد أن التنوع يمكن أن يقلل من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية والصدمات التي يمكن أن تؤثر على القطاع الرئيسي. في هذا الإطار، يركز تحليل الدراسة على كيفية تطبيق هذه النظرية في سياق القطاع الخاص السعودي، وكيف أن تبني استراتيجيات التنوع يمكن أن يساهم في تعزيز استدامة الأعمال.

على مستوى الشركات، يعد التنوع الاقتصادي استراتيجية أساسية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على منتجات أو خدمات محددة. وفقاً لهذه النظرية، تستطيع الشركات التي تنجح في تنوع أنشطتها وأسواقها تحقيق استقرار مالي أكبر، وتقليل تقلبات الإيرادات، وتطوير مصادر دخل متعددة تساعد على تجاوز الأزمات الاقتصادية. لذلك، تستند الدراسة إلى هذه النظرية في تحليل كيفية تأثير استدامة الأعمال باستراتيجيات التنوع في القطاعات المختلفة للقطاع الخاص السعودي (Delechat، 2024).

2. نظرية استدامة الأعمال:

تعد نظرية استدامة الأعمال من المنطلقات الأساسية للدراسة. تشير هذه النظرية إلى قدرة الشركات على مواصلة أعمالها ونموها على المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها. تقوم

هذه النظرية على عدة مفاهيم رئيسية مثل استدامة الموارد، الابتكار، والقدرة على التكيف مع المتغيرات. وتهدف الشركات التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة إلى خلق نماذج أعمال مرنة ومتكيفة تمكنها من مواجهة التقلبات السوقية. في ضوء هذه النظرية، تقوم الدراسة بتحليل كيف أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات تنوع في نشاطاتها وأسواقها تكون أكثر قدرة على تحقيق استدامة أعمالها. فعلى سبيل المثال، الشركات التي تنجح في التوسع إلى أسواق جديدة أو تقديم منتجات جديدة إلى جانب منتجاتها الأساسية يمكنها مواجهة التحديات بشكل أفضل، مما يزيد من فرصها للبقاء والنمو في بيئة اقتصادية غير مستقرة (Rahman، 2023).

3. نظرية المرونة الاقتصادية:

تعتبر نظرية المرونة الاقتصادية أو القدرة على التكيف من المنطلقات النظرية المهمة التي تدعم هذه الدراسة. المرونة الاقتصادية تشير إلى قدرة الشركات والاقتصاد بشكل عام على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة والصدمات الخارجية، مثل التقلبات في أسعار النفط، التغيرات في الطلب، أو الأزمات المالية. تستند النظرية إلى فكرة أن الشركات التي تعتمد على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية تكون أكثر قدرة على التكيف مع هذه التغيرات.

تُستخدم هذه النظرية لفهم العلاقة بين تنوع الأنشطة الاقتصادية واستدامة الأعمال. في حالة القطاع الخاص السعودي، يمكن أن توفر استراتيجيات التنوع الاقتصادي درجة عالية من المرونة، حيث تستطيع الشركات التحول من قطاع إلى آخر أو من سوق إلى آخر وفقاً للظروف الاقتصادية المتغيرة. هذه المرونة تمكن الشركات من الحفاظ على استقرارها المالي والتشغيلي حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يعزز من استدامة أعمالها على المدى الطويل (Lee، 2022).

4. نظرية الحوكمة المؤسسية:

من المنطلقات النظرية الأخرى التي تدعم الدراسة **نظرية الحوكمة المؤسسية**، والتي تؤكد على أهمية الإدارة الجيدة في تحقيق استدامة الأعمال. تعتمد الحوكمة المؤسسية على وجود إطار قانوني وتنظيمي متين يدعم شفافية الأعمال، ويحسن من قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. في هذا السياق، تركز الدراسة على كيفية تأثير الحوكمة الجيدة على قدرة الشركات على تنفيذ استراتيجيات التنوع بنجاح.

في السياق السعودي، يشكل تحسين الحوكمة المؤسسية جزءًا أساسيًا من رؤية 2030، حيث يتم تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لدعم الشركات في تبني استراتيجيات التنوع. ومن ثم، تعتمد الدراسة على هذه النظرية لتحليل مدى تأثير الإصلاحات المؤسسية والحوكمة الجيدة على تسهيل عملية تنوع الأعمال، مما يساهم في تحقيق استدامة الأعمال (Burak، 2017).

5. نظرية الميزة التنافسية:

تستخدم الدراسة أيضًا **نظرية الميزة التنافسية** كأحد المنطلقات النظرية لتحليل كيف يمكن أن يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تعزيز تنافسية الشركات. وفقًا لهذه النظرية، تستطيع الشركات تحقيق ميزة تنافسية من خلال الابتكار، وتحسين الكفاءة، وتنوع مصادر الإيرادات. تؤكد النظرية أن الشركات التي تتمكن من تنوع أنشطتها ومنتجاتها تستطيع المنافسة بشكل أفضل في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي تحسين فرصها في الاستدامة والنمو.

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تساعد في تحليل العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. من خلال استنادها إلى نظرية التنوع الاقتصادي، نظرية استدامة الأعمال، نظرية المرونة الاقتصادية، نظرية الحوكمة المؤسسية، ونظرية الميزة التنافسية، تقدم الدراسة إطارًا شاملاً لتحليل كيفية تحقيق الشركات السعودية استدامة أعمالها في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها المملكة (Farida، 2022).

المنهجية وطرق البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة وفهم أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي، تم اتباع **المنهجية الكمية** كإطار علمي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. تعتمد المنهجية الكمية بشكل رئيسي على جمع وتحليل البيانات الرقمية التي يمكن قياسها وتفسيرها إحصائيًا، وهي منهجية مناسبة لدراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة بطريقة دقيقة ومنهجية. يتيح هذا النوع من الأبحاث تقديم استنتاجات قابلة للتعميم، وهو أمر أساسي في الدراسات الاقتصادية التي تسعى لتقديم توصيات قائمة على أدلة رقمية.

1. المنهجية الكمية:

يعد المنهج الكمي الأنسب لدراسة تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال، لأنه يوفر أداة قوية لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات التي تمت دراستها. في هذا الإطار، تم استخدام الاستبيانات والمسوحات لجمع البيانات من عينات كبيرة من الشركات السعودية الخاصة، مما يسمح بتحليل البيانات بشكل دقيق وتوفير نتائج موثوقة.

يتيح هذا المنهج للباحثين قياس مدى تطبيق الشركات لاستراتيجيات التنوع وتقييم تأثيرها على مؤشرات استدامة الأعمال مثل النمو المالي، والربحية، والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. يعتمد المنهج الكمي على استخدام أدوات إحصائية متقدمة لتحليل البيانات، بما في ذلك تحليل الارتباط، والانحدار الخطي، والنماذج الإحصائية الأخرى التي تمكن من تحديد العلاقات بين المتغيرات بشكل موضوعي.

2. أدوات جمع البيانات:

- الاستبيانات:

تم تصميم استبيان مفصل يتم توزيعه على عينة من الشركات في القطاع الخاص السعودي. يحتوي الاستبيان على مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تقيس مختلف جوانب استراتيجيات التنوع الاقتصادي المتبعة في الشركات. كما يتناول الاستبيان مؤشرات استدامة الأعمال، بما في ذلك النمو المالي، القدرة على مواجهة التغيرات الاقتصادية، تنوع الأسواق، وتنوع المنتجات والخدمات.

تم إعداد الاستبيان بأسلوب علمي يضمن تغطية جميع الجوانب المهمة للدراسة. يحتوي على أسئلة موجهة تقيس درجة تنوع الأنشطة التجارية للشركات (مثل دخول أسواق جديدة أو تقديم منتجات مبتكرة) وأثر هذا التنوع على الأداء المالي والقدرة على البقاء والنمو.

- المسوحات الإحصائية:

بالإضافة إلى الاستبيانات، تم استخدام المسوحات الإحصائية التي تجمع بيانات من مصادر متنوعة مثل التقارير السنوية للشركات، قواعد البيانات المالية، والتقارير الحكومية. تمثل هذه المسوحات مصادر إضافية لدعم النتائج المستخلصة من الاستبيانات، وتتيح إجراء مقارنة بين البيانات الكمية المجمعة من الشركات المختلفة.

3. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من الشركات الخاصة العاملة في المملكة العربية السعودية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة. الهدف من هذا الاختيار هو الحصول على صورة شاملة حول مدى تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي في مختلف القطاعات، مثل الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، السياحة، والطاقة. تم اختيار الشركات بناءً على معايير محددة مثل حجم الشركة، نوع النشاط الاقتصادي، وعدد سنوات العمل في السوق، وذلك لضمان تنوع العينة وتمثيلها لمختلف الفئات.

حجم العينة تم تحديده بناءً على حسابات إحصائية تضمن الحصول على نتائج دقيقة يمكن تعميمها على القطاع الخاص السعودي ككل. كما تم تحديد خصائص العينة بناءً على معايير ديموغرافية وجغرافية لضمان تغطية مختلف مناطق المملكة، ما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول تأثير استراتيجيات التنوع في البيئة الاقتصادية السعودية.

4. طرق تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة، والتي تشمل:

- تحليل الارتباط:

تم استخدام تحليل الارتباط لفحص العلاقة بين المتغيرات الرئيسية في الدراسة، مثل العلاقة بين مستوى التنوع الاقتصادي ومستوى استدامة الأعمال. يساعد هذا التحليل في تحديد قوة واتجاه العلاقة بين استراتيجيات التنوع ومؤشرات الاستدامة، مما يتيح استخلاص نتائج حول مدى تأثير التنوع على نجاح الشركات.

- الانحدار الخطي المتعدد:

يعتبر الانحدار الخطي المتعدد من الأدوات الأساسية التي استخدمت في الدراسة لتحليل تأثير المتغيرات المتعددة على استدامة الأعمال. يساعد هذا التحليل في تحديد مدى تأثير كل من استراتيجيات التنوع المختلفة (مثل تنوع المنتجات أو الأسواق) على الأداء المالي للشركات، والاستقرار، والنمو.

- اختبارات الفرضيات:

تم تصميم مجموعة من الفرضيات الإحصائية التي ترتبط بالعلاقة بين التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال، وتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. على سبيل المثال، تم اختبار فرضية أن الشركات التي تطبق استراتيجيات تنوع متقدمة تتمتع بمستويات أعلى من الاستدامة المالية مقارنة بالشركات التي تعتمد على مصادر دخل محدودة.

5. النماذج المستخدمة:

تم تطبيق مجموعة من النماذج الإحصائية المتقدمة لدراسة تأثير التنوع على استدامة الأعمال. من بين النماذج المستخدمة:

- نموذج الانحدار اللوجستي:

لتحليل احتمال نجاح الشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع مقارنة بتلك التي تعتمد على مصادر دخل محدودة. يساعد هذا النموذج في فهم مدى تأثير التنوع على احتمالية بقاء الشركات واستمراريتها في ظل التغيرات الاقتصادية.

- تحليل التباين (ANOVA):

تم استخدام هذا التحليل لمقارنة أداء الشركات التي تتبنى مستويات مختلفة من التنوع، ولتحديد الفروق الإحصائية بين أداء الشركات في القطاعات المختلفة. يساهم هذا التحليل في تقديم فهم أعمق لكيفية اختلاف تأثير التنوع بناءً على نوع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

6. صلاحية وثبات الأدوات:

من الضروري التأكد من صلاحية وثبات الأدوات المستخدمة في جمع البيانات لضمان دقة النتائج. لذا، تم إجراء اختبار صلاحية الاستبيان عبر الصدق الظاهري والصدق البنائي. كما تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من أن الأسئلة تقيس بدقة المتغيرات المستهدفة.

7. المعايير الأخلاقية:

تم مراعاة جميع المعايير الأخلاقية في جمع البيانات وتحليلها. شملت هذه المعايير الحصول على موافقة المشاركين في الدراسة، والالتزام بسرية المعلومات، وعدم استخدام البيانات لأي أغراض خارج نطاق البحث. كما تم ضمان تقديم النتائج بشكل موضوعي دون أي تحيز.

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من الأدوات الكمية التي تم تصميمها لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتأثير استراتيجيات التنويع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. تُعد أدوات جمع البيانات جزءًا محوريًا من المنهجية الكمية، إذ تتيح للباحثين الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة يمكن من خلالها قياس المتغيرات الرئيسية وتحليل العلاقات فيما بينها. من أجل تحقيق ذلك، تم استخدام الاستبيانات كأداة رئيسية، إلى جانب المسوحات الإحصائية التي توفر بيانات إضافية داعمة للتحليل. هذه الأدوات تم تطويرها بعناية لضمان شمولية ودقة البيانات المجمعة، وتتيح فهمًا أعمق للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة في السياق السعودي.

1. الاستبيانات:

كان الاستبيان الأداة الأساسية لجمع البيانات المباشرة من الشركات الخاصة المشاركة في الدراسة. تم تصميم استبيان مخصص يتألف من مجموعة من الأسئلة المغلقة، التي تسعى إلى قياس مستويات تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الشركات، مثل تنويع المنتجات، دخول أسواق جديدة، واستثمار القطاعات غير التقليدية. كما شمل الاستبيان أسئلة حول مؤشرات استدامة الأعمال، مثل النمو المالي، القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، والمرونة في مواجهة الأزمات.

تم تقسيم الاستبيان إلى عدة أقسام تغطي محاور مختلفة للدراسة، مما يضمن شمولية البيانات المجمعة. شمل القسم الأول الأسئلة المتعلقة بالبيانات الديموغرافية للشركات، مثل حجم الشركة، عدد الموظفين، ونوع النشاط الاقتصادي. القسم الثاني ركز على استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وتناول الأسئلة المتعلقة بدرجة تطبيق هذه الاستراتيجيات على مستوى المنتجات والخدمات والأسواق. أما القسم الثالث فركز على مؤشرات استدامة الأعمال، مثل الأداء المالي والاستقرار التشغيلي.

تم إعداد الاستبيان وفق معايير علمية لضمان سهولة الإجابة عليه من قبل المبحوثين، مع التركيز على دقة الصياغة ووضوح الأسئلة. ولضمان صلاحية الاستبيان وثباته، تم إجراء اختبار صلاحية باستخدام الصدق الظاهري والصدق البنائي، كما تم اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لضمان أن جميع الأسئلة تقيس بدقة ما هو مستهدف.

2. المسوحات الإحصائية:

بالإضافة إلى الاستبيانات، تم استخدام المسوحات الإحصائية كأداة داعمة لجمع البيانات من مصادر متنوعة، مثل التقارير السنوية للشركات الخاصة، وقواعد البيانات الحكومية، والتقارير الصادرة عن الجهات الاقتصادية. هذه المسوحات أسهمت في توفير بيانات رقمية مهمة حول الأداء المالي للشركات، واستثماراتها في القطاعات غير التقليدية، ومستويات تنوع مصادر الدخل.

تمثل هذه المسوحات بيانات ثانوية توفر مرجعاً إضافياً لتحليل المعلومات المستخلصة من الاستبيانات. استخدمت هذه البيانات في المقارنة بين أداء الشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع وتلك التي تعتمد على مصادر دخل محدودة. كما مكنت الباحثين من تحليل الاتجاهات العامة في السوق السعودي ودراسة العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على استدامة الأعمال.

3. المقابلات الاستطلاعية (قبل إعداد الاستبيان):

تم إجراء مقابلات استطلاعية مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والمديرين في القطاع الخاص، وذلك قبل تصميم الاستبيان. الهدف من هذه المقابلات كان فهم القضايا والتحديات التي تواجه الشركات في تبني استراتيجيات التنوع، والحصول على وجهات نظر متعددة حول أهم العوامل التي تؤثر على استدامة الأعمال. أسهمت هذه المقابلات في تحسين تصميم الاستبيان، من خلال التأكد من شمولية الأسئلة وملاءمتها للواقع العملي.

4. اختبارات الصلاحية والثبات:

لضمان موثوقية النتائج، تم التركيز على إجراء اختبارات الصلاحية والثبات للأدوات المستخدمة. تم تقييم الصلاحية عبر مراجعة الأسئلة من قبل خبراء في الاقتصاد والإدارة، لضمان أن الاستبيان يغطي جميع جوانب الموضوع المستهدف. كما تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي أظهر أن الأدوات المستخدمة تتمتع بثبات عالٍ وأنها قادرة على تقديم نتائج دقيقة ومتسقة.

5. برامج التحليل الإحصائي:

تم استخدام برامج التحليل الإحصائي المتقدمة، مثل SPSS، لتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات والمسوحات. هذه البرامج ساعدت في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة مثل تحليل الارتباط، وتحليل التباين (ANOVA)، والانحدار الخطي المتعدد، لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة واستخلاص النتائج المتعلقة بتأثير التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال.

حدود الدراسة:

تُعتبر حدود الدراسة جزءاً أساسياً من منهجية البحث، حيث تُحدد نطاق الدراسة والإطار الذي يتم فيه جمع وتحليل البيانات. في هذه الدراسة التي تركز على "أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي"، تم تحديد الحدود البشرية والزمانية والمكانية لتوفير إطار واضح ومحدد يساهم في توجيه البحث وضمان دقة النتائج المستخلصة. فيما يلي تفصيل لهذه الحدود:

1. الحدود البشرية:

تتمثل الحدود البشرية للدراسة في الفئة المستهدفة من الأفراد والشركات التي يتم جمع البيانات منها. تشمل هذه الدراسة جميع الشركات الخاصة العاملة في المملكة العربية السعودية، وتحديداً تلك التي تمارس أنشطة تنوع اقتصادي أو تسعى لتحسين استدامتها من خلال استراتيجيات متنوعة. تم اختيار عينة من هذه الشركات بشكل طبقي عشوائي لضمان تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة، والزراعة، والتكنولوجيا، والخدمات.

تركز الدراسة بشكل خاص على المديرين التنفيذيين وأصحاب القرار في هذه الشركات، حيث إنهم يمتلكون المعرفة والخبرة اللازمة لفهم استراتيجيات التنوع المعتمدة في مؤسساتهم. تمثل هذه الفئة من الأفراد عينة هامة نظراً لدورهم الحيوي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على استدامة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تم مراعاة حجم الشركات ونوع نشاطها، حيث تم اختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لضمان شمولية النتائج وتقديم صورة دقيقة عن تأثير التنوع على استدامة الأعمال عبر مختلف مستويات الاقتصاد.

2. الحدود الزمانية:

أما بالنسبة للحدود الزمانية، فإن الدراسة تركز على الفترة الزمنية التي تمت فيها جمع البيانات وتحليلها. تم تحديد إطار زمني للدراسة يمتد من عام 2015 إلى عام 2023، وهو الوقت الذي شهد تغييرات كبيرة في الاقتصاد السعودي، خاصة في ظل رؤية 2030 التي تسعى إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. تتضمن هذه الفترة أحداثاً اقتصادية واجتماعية هامة، مثل تطبيق إصلاحات جديدة، وزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وظهور فرص جديدة للنمو في السوق.

تعتبر هذه الفترة مثالية لتقييم تأثير استراتيجيات التنوع على استدامة الأعمال، حيث أن التحولات الاقتصادية والسياسية في المملكة تُعزز من أهمية الدراسة وتتيح فرصة فريدة لفهم كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على أداء الشركات في ظل بيئة ديناميكية ومتغيرة. من خلال دراسة هذه الفترة، يمكن تحليل مدى فاعلية استراتيجيات التنوع التي تم اعتمادها من قبل الشركات المختلفة وتقديم توصيات تستند إلى نتائج دقيقة.

3. الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الموقع الجغرافي الذي يغطيه البحث، والذي يتركز في **المملكة العربية السعودية** ككل. تستهدف الدراسة جميع مناطق المملكة، بما في ذلك المدن الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، بالإضافة إلى المناطق الأقل كثافة سكانية. هذا التنوع المكاني يضمن تغطية مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تقديم نتائج تعكس الحالة العامة للقطاع الخاص السعودي.

تسعى الدراسة إلى فهم كيف يؤثر التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في مختلف المناطق، مع مراعاة الفروقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على استراتيجيات التنوع المتبعة. من خلال هذا التنوع المكاني، يمكن تحديد العوامل المحلية التي قد تؤثر على أداء الشركات، مثل الوصول إلى الأسواق، وتوفر الموارد، والدعم الحكومي، مما يتيح فهماً شاملاً للعوامل المؤثرة في استدامة الأعمال في السياق السعودي.

تحدد الحدود البشرية والزمانية والمكانية للدراسة إطار البحث الذي يوجه تحليل العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. يضمن تحديد هذه الحدود شمولية وموضوعية النتائج المستخلصة، حيث تركز الدراسة على الشركات الخاصة في جميع أنحاء المملكة خلال فترة زمنية محددة تعكس

التغيرات الاقتصادية الهامة. من خلال ذلك، تسهم الدراسة في تقديم رؤى قيمة حول كيفية تعزيز استدامة الأعمال من خلال استراتيجيات التنوع في سياق اقتصادي ديناميكي ومتغير.

- Alayed, S. (2023). Migration Letters The Effect of Digital Transformation on Organizational Performance by A Mediating Role of Digital Innovation. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/375662289_Migration_Letters_The_Effect_of_Digital_Transformation_on_Organizational_Performance_by_A_Mediating_Role_of_Digital_Innovation
- Albassam, B. (2015). Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality? Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/273900088_Economic_diversification_in_Saudi_Arabia_Myth_or_reality
- Albassam, B. A. (2015). Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality? Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301420715000215>
- Banafea, W. (2018). Assessment of economic diversification in Saudi Arabia through nine development plans. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/324721593_Assessment_of_economic_diversification_in_Saudi_Arabia_through_nine_development_plans
- Burak, E. (2017). Effect Of Corporate Governance Principles On Business Performance. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/315568744_Effect_Of_Corporate_Governance_Principles_On_Business_Performance
- Delechat, C. C. (2024). Economic Diversification in Developing Countries – Lessons from Country Experiences with Broad-Based and Industrial Policies. Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/087/2024/006/article-A001-en.xml>
- Euchi, J. (2018). The pillars of economic diversification in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/328386947_The_pillars_of_economic_diversification_in_Saudi_Arabia
- Farida, I. (2022). Business Strategies and Competitive Advantage: The Role of Performance and Innovation. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2199-8531/8/3/163>
- Gleißner, W. (2022). Financial sustainability: measurement and empirical evidence. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s11573-022-01081-0>
- Guendouz, A. A. (2020). The Economic Diversification in Saudi Arabia Under the Strategic Vision 2030. Retrieved from <https://www.abacademies.org/articles/the-economic-diversification-in-saudi-arabia-under-the-strategicvision-2030-9607.html>
- Hernita, H. (2023). Economic Business Sustainability and Strengthening Human Resource Capacity Based on Increasing the Productivity of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Makassar City, Indonesia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/13/6/3177>
- Ismail, F. (2024). Diversifying an Oil Based Economy in Saudi Arabia. Retrieved from <https://bsc.hks.harvard.edu/2024/05/22/diversifying-an-oil-based-economy-in-saudi-arabia/>

- Kabbani, N. (2021). Economic diversification in the Gulf: Time to redouble efforts. Retrieved from <https://www.brookings.edu/articles/economic-diversification-in-the-gulf-time-to-redouble-efforts/>
- Lee, C.-T. (2022). Economic Resilience in the Early Stage of the COVID-19 Pandemic: An Across-Economy Comparison. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/359909735_Economic_Resilience_in_the_Early_Stage_of_the_COVID-19_Pandemic_An_Across-Economy_Comparison
- Naimi, S. M. (2022). Economic Diversification Trends in the Gulf: the Case of Saudi Arabia. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s43615-021-00106-0>
- Prasanna, R. (2019). Sustainability of SMEs in the Competition: A Systemic Review on Technological Challenges and SME Performance. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2199853122002189>
- Rahman, M. (2023). The Underlying Theories of Organizational Sustainability: The Motivation Perspective. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/368806720_The_Underlying_Theories_of_Organizational_Sustainability_The_Motivation_Perspective
- Rahman, R. (2020). The Privatization of Health Care System in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7315664/>
- Singh, H. P. (2022). Impact of Sustainable Development Goals on Economic Growth in Saudi Arabia: Role of Education and Training. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/21/14119>
- Usman, Z. (2021). Economic Diversification in Africa: How and Why It Matters. Retrieved from <https://carnegieendowment.org/research/2021/04/economic-diversification-in-africa-how-and-why-it-matters?lang=en>

Midocean University

Management College

Specialization in Business Administration



Research Title

**The impact of economic diversification strategies on business sustainability in the Saudi private
sector**

Student preparation/

Supervisor/

Year:

2024